

قرار مؤرخ في 24 محرم عام 1415 الموافق
4 يوليو سنة 1994، يتضمن تعريف
النقل الجوي للمسافرين في الخطوط
الداخلية.

إن وزير التجارة،

- بمقتضى القانون رقم 64 - 166 المؤرخ في 27
محرم عام 1384 الموافق 8 يونيو سنة 1964 والمتعلق
بالخدمات الجوية، لاسيما المادة 22 منه،
- وبمقتضى القانون رقم 89 - 12 المؤرخ في 2
ذي الحجة لعام 1409 الموافق 5 يوليو سنة 1989
والمعلق بالأسعار،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 94 - 93
المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1414 الموافق 15 أبريل
سنة 1994 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 87
المؤرخ في 16 شعبان 1410 الموافق 13 مارس سنة
1990 والمتعلق بطريقة تحديد قواعد إشهار الأسعار،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 - 95
المؤرخ في 12 ذي القعدة عام 1414 الموافق 23 أبريل
سنة 1994 والمتضمن تصنيف المنتوجات والخدمات
الخاضعة لنظام الأسعار المقتنة،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 23 شعبان عام
1411 الموافق 20 مارس سنة 1990 والمتعلق بإشهار
الأسعار،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 23 رجب عام
1412 الموافق 28 يناير سنة 1992 والمتضمن تعريف
الرحلات الجوية الداخلية للمسافرين،

يقرر ما يلي :

المادة الأولى : تحسب تعريفية النقل الجوي
للمسافرين على مستوى الخطوط الداخلية المنتظمة
على أساس القاعدة التالية :

تع = م ق ك x م

حيث :

تع = تعريفية المسافر الواحد ذهابا.

م ق ك = المعدل القاعدي الكيلومتري للمنطقة
الجغرافية المعنية.

م = المسافة المستقيمة الملاحية بين مطار
الانطلاق ومطار الاتجاه.

المادة 2 : تحدد التعريفية القاعدية الكيلومترية
في الدرجة الاقتصادية على أساس المنطقة الجغرافية
التي تتم فيها الرحلة كما يأتي :

- المنطقة 1 : 1,555 دج،

- المنطقة 2 : 1,179 دج،

- المنطقة 3 : 0,788 دج.

المادة 3 : تطبق التعريفية القاعدية الدنيا
الكيلومترية على كل علاقة عندما لا يكون مطار
الذهاب ومطار الاتجاه من منطقة واحدة.

المادة 4 : تعرف المناطق الجغرافية كما يأتي :

- المنطقة 1 : من الساحل إلى الدرجة 34 من خط
العرض الشمالي.

- المنطقة 2 : من الدرجة 34 إلى الدرجة 30 من
خط العرض الشمالي.

- المنطقة 3 : من الدرجة 30 من خط العرض
الشمالي إلى الحدود الجنوبية.

المادة 5 : تكون التخفيضات ذات طابع الترقية
بمبادرة المؤسسة.

المادة 6 : تقبض زيادة على التعريفية إتاوات
استعمال الهياكل المهيئة لاستقبال المسافرين وكذا
حقوق الطابع.

المادة 7 : تمنح كل تذكرة سفر حق الإعفاء على
الأمثلة إلى غاية 20 كلغ في الدرجة الاقتصادية و30
كلغ في الدرجة الأولى.

كل زيادة على ذلك في حق الإعفاء، تسمح
بتطبيق 1,5 دج على أساس سعر تذكرة ذهاب عاد في
الدرجة الأولى.

المادة 10 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 محرم عام 1415 الموافق 4 يوليو سنة 1994.

ساسي عزيزة

المادة 8 : يسري مفعول الحدود القصوى للتعريفات المذكورة في المادتين 1 و2 أعلاه، ابتداء من 6 يوليو سنة 1994.

المادة 9 : يلغى القرار المؤرخ في 28 يناير سنة 1992 والمذكور أعلاه.

إعلانات وبلانات

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1411 الموافق أول يوليو سنة 1991 والمتضمن تعيين الأعضاء الدائمين والأعضاء المستخلفين في مجلس النقد والقرض،

- وبعد مداوات مجلس النقد والقرض بتاريخ 6 أبريل سنة 1994،

يصدر النظام الآتي نصه :

المادة الاولى : ينشئ بنك الجزائر مجموعة قطع نقدية معدنية جديدة من الدينائر الجزائرية بقيم: خمسين (50) وعشرين (20) وعشرة (10) وخمسة (5) واثنين (2) وواحد (1) ونصف (1/2) وربع (1/4).

المادة 2 : المميزات العامة للقطع النقدية الجديدة هي الآتية :

(1) - قطعة خمسين (50) دينارا :

- الصنف : ثنائي المعدن.

- القطر : 28,50 مم.

- السمك : 2,26 مم.

- الموضوع : رأس غزال " غزال جزائري ".

- الحافة : ملساء.

(2) - قطعة عشرين (20) دينارا :

- الصنف : ثنائي المعدن.

- القطر : 27,50 مم.

بنك الجزائر

نظام رقم 94 - 01 مؤرخ في 25 شوال عام 1414 الموافق 6 أبريل سنة 1994 يتضمن إنشاء مجموعة قطع نقدية معدنية من الدينائر الجزائرية بقيم : خمسين (50) وعشرين (20) وعشرة (10) وخمسة (5) واثنين (2) وواحد (1) ونصف (1/2) وربع (1/4).

إن محافظ بنك الجزائر،

- بمقتضى القانون رقم 90 - 10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، لا سيما أحكام كتابه الأول والمواد 44 (الفقرة أ) و47 و107 منه،

- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93 - 18 المؤرخ في 15 رجب عام 1410 الموافق 29 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1994، لا سيما المادة 69 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 20 محرم عام 1413 الموافق 21 يوليو سنة 1992 والمتضمن تعيين محافظ البنك المركزي الجزائري،

- وبمقتضى المراسيم الرئاسية المؤرخة في 19 شوال عام 1410 الموافق 14 مايو سنة 1990 والمتضمنة تعيين نواب محافظ البنك المركزي الجزائري،